# " ظاهرة الهجرة غير الشرعية دراسة نقدية في المفاهيم و الأسباب "

د. جمال دوبي بونوة
المركز الجامعي بغليزان

مقدمة:

ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية تمثل تهديد حقيقي لأمن و سلامة الفرد و المجتمع الوطني و الدولي على العموم و الفرد و العالم العربي و الإسلامي و دول العالم الثالث على الخصوص.

أولا: الهجرة لغة :اسم من هجر يهجر هجرا و هجرانا،قال ابن فارس : الهاء و الجيم و الراء أصلان ، يدل احدها على قطيعة و قطع و الأخر على شد شيء و ربطه ،قال ابن فارس :الهاء و الجيم و الراء أصلان،يدل كل منهما على القطيعة و القطع،و الأخر على شد شيء و ربطه. أما الأول الهجر ضد الوصل،و كذلك الهجران،و هاجر القوم من دار إلى دار: ترك الأولى للثانية. و ضبط ابن منظور مصطلح هجر بمعنى قام بالخروج من ارض إلى ارض.1

ثانيا: الهجرة اصطلاحا: الهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن دينامكية سكانية،على شكل تنقل سكان من مكان لأخر و ذلك بتغير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد وهي جزء من الحركة العامة للسكان.

الهجرة غير الشرعية: هي انتقال أفراد أو جماعة من مكان إلى مكان أخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا.

ثالثا: التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية .

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أقدم الظواهر الاجتماعية ، كان يقوم الإنسان بالهجرة و الترحال من أرض إلى أرض بحثا عن حياة أفضل ، كما جاء مصطلح " الهجرة " في الإسلام ، في قول الله سبحانه و تعالى في القرآن الكريم " و من يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا و سعة و من يخرج من بيته مهاجرا إلى الله و رسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله و كان الله غفورا رحيما " آية 40 من سورة النساء .

و قال الله تعالى " قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها " آية 97 من سورة النساء.

كما وردت كلمة الهجرة في السيرة النبوية الشريفة ، فعن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول : " إنما الأعمال بالنيات و إنما لكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله و رسوله فهجرته إلى الله و رسوله و من كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه " رواه البخاري و مسلم .

رابعا: أسباب اختيار الموضوع .

من الأسباب الموضوعية التي دفعتني أن أختار هذا النوع من الدراسات التحليلية و النقدية تتمثل فيما يلي:

1. معرفة و إبراز أهم المفاهيم المتعلقة بحيثيات ظاهرة الهجرة غير الشرعية .
2. توضيح العلاقة الموجودة بين المبادئ و المفاهيم العالمية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الأمنية و النفسية و موضوع الهجرة غير الشرعية على المستوى الوطني و الدولي .

**3.** انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية بصورة رهيبة في السنوات القليلة الماضية و تفاقمها و خطورتها على الأمن الوطني للدول و الأمن الإنساني للمجتمع الدولي.

**4.** اعتبار الهجرة غير الشرعية موضوعا هاما و متميزا في العلاقات الدولية و حقوق الإنسان لاكتسابها الخطورة البالغة في حوض البحر الأبيض المتوسط نظرا للخسائر البشرية الجسيمة المنجرة عن هذه الظاهرة العالمية .

**5.** أصبحت ظاهرة الهجرة غيرالشرعية تأخذ حيزا كبيرا من اهتمامات وسائل الإعلام الوطنية و الدولية.

**6.** معرفة الأسباب الخفية و الحقيقية التي جعلت ظاهرة الهجرة غيرالشرعية في تزايد مقلق على الصعيدين الأمني و الاجتماعي.

خامسا: أهداف الدراسة :

بعدما تطرقنا في السابق إلى أسباب الدراسة، سوف نبرز أهم الأهداف الأساسية لهذا الموضوع و التي تتمثل فيما يلي:

**أ-** إيجاد الحلول وتقديم الاقتراحات للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية لأنه منطقيا من خلال معرفة المفاهيم الدقيقة المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية والتوغل في ذلك بالشرح والتحليل و النقد في الأسباب الموضوعية المؤدية إلى الانتشار الرهيب لهذه الظاهرة العالمية ، يسهل على الباحثين تقديم أهم الحلول والاقتراحات .

**ب-** من خلال التطرق إلى أهم الأسباب يمكن تحديد المسؤولية الوطنية و الدولية لظاهرة الهجرة غير الشرعية .

**ج-** يعتبر التطرق إلى هذا النوع من الدراسات القانونية من أبرز الأهداف الرئيسية من خلال دفع الحكومات و الأحزاب السياسية و كافة منظمات المجتمع المدني و الإنساني بتوعية الشباب بخطورة هذه الظاهرة مع تقديم المساعدات المادية و المعنوية لهؤلاء الأفراد و الجماعات من أجل الاندماج في أوطانهم الأصلية .

بعدما تطرقنا إلى أهم الأسباب الموضوعية لاختيار هذا النوع من المواضيع و الانتقال إلى توضيح الأهداف العامة لهذه الدراسة ، ننتقل إلى تقديم الإشكال القانوني و المحوري لظاهرة الهجرة غير الشرعية ، و الذي يتمثل في ما يلي : ما هي المفاهيم العالمية المعاصرة التي لها علاقة بموضوع الهجرة غير الشرعية ؟ و ما هي الأسباب المؤدية إلى الانتشار الرهيب للهجرة غير الشرعية ؟ .

و للإجابة عن هذه الإشكالية كان لزاما علينا أن نتبع المنهج التحليلي النقدي، لماذا؟ هذا من أجل تحليل المفاهيم و التوغل إلى نقد العلاقات المرتبطة بينها و بين الهجرة غير الشرعية مدعمين نظرتنا بمواقف أهل الاختصاص و مع تقديم الإحصائيات الحديثة المتعلقة بهذه الظاهرة و لتجسيد المنهج التحليلي النقدي في هذه الدراسة ارتأيت أن أقدم شرح موجز لأهم الخطوات المتبعة في تقسيم العرض أو الموضوع كما يلي :

قمنا بتقسيم الموضوع إلى محورين أساسيين، المحور الأول تحت عنوان " دراسة المفاهيم العالمية المعاصرة و علاقتها بموضوع الهجرة غير الشرعية " أما المحور الثاني فكان تحت عنوان" أسباب الهجرة غير الشرعية ".

أما عن تفصيل المحور الأول، تطرقنا إلى علاقة الهجرة غير الشرعية بمفهوم حقوق الإنسان، و علاقة الهجرة غير الشرعية بمفهوم الأمن الوطني و الإنساني، و علاقة الهجرة غير الشرعية بالتنمية البشرية و الحكم الراشد و اختتمنا هذا المحور، بإبراز علاقة الهجرة غير الشرعية بوسائل الإعلام و الإيصال (الوطنية و الدولية )، وفي الأخير قمنا بتوضيح علاقة الهجرة غيرا لشرعية بالأزمة المالية العالمية الراهنة .

أما عن تفصيل المحور الثاني، المتضمن أسباب الهجرة غير الشرعية، فقمنا بتقسيمه إلى نقاط رئيسية تتمثل في الأسباب الاجتماعية و الاقتصادية والأسباب السياسية و الأمنية والأسباب النفسية .

وفي آخر الدراسة تطرقنا إلى الخاتمة، قمنا بإبراز أهم الأفكار الأساسية لموضوع الهجرة غير الشرعية وبعدما انتهينا من تقديم هذه المقدمة، أود أن ننتقل إلى عرض الموضوع بالشرح والتحليل كما يلي:

## المحور الأول

## علاقة الهجرة غير الشرعية بالمفاهيم العالمية المعاصرة.

رغم الامتداد التاريخي للهجرة غير الشرعية إلا أن لها علاقة بالمفاهيم الدولية الحديثة المذكورة سابقا ، و على هذا الأساس سوف نقسم هذا المحور إلى قسمين ، القسم الأول نخصصه لعلاقة الهجرة غير الشرعية بمفاهيم حقوق الإنسان و الأمن الإنساني ، أما عن القسم الثاني فنخصصه لعلاقة الهجرة غير الشرعية بمفاهيم التنمية البشرية و الحكم الراشد و وسائل الإعلام و الاتصال والأزمة المالية العالمية الراهنة .

### القسم الأول:

### علاقة الهجرة غير الشرعية بمفهوم حقوق الإنسان والأمن الإنساني.

**أ-** علاقة الهجرة غير الشرعية بمفهوم حقوق الإنسان :

أصبح مفهوم حقوق الإنسان له ارتباط وطيد في كل المجالات الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية و الثقافية ، مما أدى بالمجتمع المدني والمجتمع الدولي و جل الحكومات إلى الاهتمام البالغ بموضوع الحماية الوطنية و الدولية الحكومية و غير الحكومية لحقوق الإنسان مثل الحق في الحياة و الحرية و الصحة و التعليم و العمل و غيرها من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها الإنسان باعتباره المحور الأساسي للتنمية الإنسانية .

تعتبر الحماية الدولية لحقوق المهاجرين غير الشرعيين قاعدة مكملة لمفهوم حقوق الإنسان ، لأن المهاجر غير الشرعي هو إنسان و حماية حقوق الإنسان تقوم على هذه الذات الإنسانية ، حيث قدرت منظمة العمل الدولية حجم الهجرة غير الشرعية ما بين 10و15% من عدد المهاجرين في العالم البالغ حسب الإحصائيات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص.

و قد قدرت منظمة الهجرة الدولية حجم الهجرة غير القانونية في الإتحاد الأوروبي حوالي 1,5مليون شخص ، و تقدر منظمة الأمم المتحدة عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول العالم المتقدم خلال العشر سنوات الأخيرة حوالي 155 مليون شخص .

إلا أنه في اعتقادي لا زال موضوع حماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين بعيد المنال و تحقيق الأهداف ، لأن الدول أصبحت تنتهك حقوق المهاجر غير الشرعي و تنظر إليه و تعامله على أنه مجرم و الدليل على ذلك عمليات القبض و السجن التعسفي و التعذيب و ممارسة أساليب منافية لحقوق الإنسان أثناء عمليات الاستجوابات و فرض عليهم ترسانة من القوانين و الإجراءات الردعية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

**ب-** علاقة الهجرة غير الشرعية بمفهوم الأمن الإنساني :

جاء أول إعلان للأمم المتحدة عن مفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الذي قدم مفهوما جديدا للأمن و هو مفهوم الأمن الإنساني بحيث يتحول تحقيق أمن الأفراد إلى أهم الأولويات في العلاقات الدولية و قد

طرح تقرير الأمم المتحدة مجموعة من المبررات تشكل الهدف الأساسي من طرح مفهوم مغاير لمفهوم الأمن الوطني و قد تمثلت هذه المبررات فيما يلي:

– إن تحقيق الأمن الإنساني[2] هو شأن عالمي ، فهو مهم للأفراد في كل مكان في الدول الغنية و الفقيرة على السواء و ذلك في ظل ما يواجهه الأفراد في العالم من تحديات مشتركة منها ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

– وجود تداخل و تشابك بين مفهوم الأمن الإنساني و الهجرة غير الشرعية بحيث يتوقف الأمن الإنساني على معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية و الحد منها.

– إن مفهوم الأمن الإنساني محوره الفرد، فهو يعتبر الإطار و الدعامة الأساسية لأمن الفرد و حريته، فكلما انتشرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية و تزايدت معاناة المهاجرين غير الشرعيين اختل مفهوم الأمن الإنساني و مصداقيته في العلاقات الدولية.

القسم الثاني:

علاقة الهجرة غير الشرعية بمفاهيم التنمية البشرية و الحكم الراشد ووسائل الإعلام والأزمة المالية العالمية.

يتعلق هذا القسم بمفهوم التنمية البشرية و الحكم الراشد و وسائل الإعلام و الاتصال و تأثير الأزمات المالية العالمية و علاقاتها بظاهرة الهجرة غير الشرعية.

أ– علاقة الهجرة غير الشرعية بمفهومي التنمية البشرية والحكم الراشد :

لقد تطور مصطلح " التنمية" حسب الظروف العالمية الراهنة بعدما كان مفهوم التنمية ببعده التقليدي يقصد منه " النمو الاقتصادي " أصبح يقابله في بعده الحديث " التنمية البشرية" ثم تحول إلى "التنمية المستدامة" ثم تحول إلى " التنمية الإنسانية " بأبعادها الشاملة .

ويقوم مفهوم التنمية البشرية على إزالة العقبات أمام الحياة البشرية والتركيز على تحقيق النمو مع المساواة و توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد بما يوفر لهم مستوى معيشي ملائم .

وهذا إنما يدل على وجود علاقة بين مفهوم التنمية البشرية و موضوع الهجرة غير الشرعية التي أصبحت عائقا أو من أكبر المعوقات للمفهوم الواسع للتنمية الإنسانية مثل الجوع و المرض و الفقر.

وتشير الإحصائيات أنه يوجد في الدول العربية أعلى معدلات البطالة في العالم ، كما أن 60% تقريبا من سكانها هم دون سن 25 سنة وحسب تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية صدر عام 2004 قدرت نسبة البطالة في الدول العربية ما بين 15 و20% و تتزايد سنويا بمعدل 03 %و تنبأ التقرير بأن يصل عدد العاطلين في البلاد العربية عام 2010 إلى 25 مليون عاطل مما سوف يؤدي حتما إلى هجرة غير شرعية كبيرة جدا .

كلما اهتمت الدول بسياسة التنمية البشرية في أقاليمها وعلى كافة المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية للأفراد و الجماعات كلما قلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من طرف الأفراد و الجماعات المنتمون إليها ، و العكس بذلك صحيح إذا ما لم تولي الحكومات بالقدر البالغ لمفهوم التنمية البشرية فحتما سوف تختل القوى و المؤسسات الفاعلة في الدولة مما يؤثر سلبا على أفرادها و بالتالي انفتاح باب الهجرة الشرعية و غير الشرعية ( السرية و العلنية ) .

أما عن مفهوم الحكم الراشد[3]، لقد شاع استخدامه في السنوات الأخيرة الذي يعالج مسألة الحكم و العلاقة بين عامة الناس و الإدارة و السلطة الحاكمة فيما يدخل في ذلك مسألة الشرعية و المشاركة و التمثيل و المساءلة ، كما يؤكد ذلك تقرير التنمية الإنسانية العربية .

إن الحكم الراشد لابد أن يعتمد على عدد من المحاور الأساسية منها: صيانة الحريات و ضمان خيارات الأفراد و توسيع المشاركة الشعبية و الشفافية التامة في ظل فصل السلطات و التوازن بينهما وسيادة القانون و القضاء النزيه و المستقل.

و من خلال كل ما سبق ، يمكننا حسب وجهة نظرنا القول أن عملية التنمية البشرية أو التنمية المستدامة أو التنمية الإنسانية و الحكم الراشد لا يمكن تحقيقها بالصورة الفعالة إذا لم تعالج ظاهرة الهجرة غير الشرعية و ذلك لا يتم إلا بتعاون ثلاث قطاعات : قطاع الدولة و منظمات المجتمع المدني و القطاع الخاص (رجال الأعمال) .

و لكي يتحقق مقدار من التعاون الضروري بين القطاعات المختلفة و في إطار تعاون دولي لا بد من احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية و الاهتمام بمعالجة الأسباب و الدوافع و العوامل المؤدية لانتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، و تكريس البنية القانونية و التحلي بمبادئ الإدارة و الحكم الراشد و هذا يتطلب تداولا للسلطة و مكافحة للفساد في إطار مجتمع مدني حر وعلاقات دولية تتسم بقدر من الاحترام لقواعد القانون الدولي .

و في الأخير يمكننا القول أن مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا تتم إلا عن طريق الاهتمام بالفرد كمحور أساسي للتنمية البشرية و الإنسانية و هذه الأخيرة أيضا لا يمكن لها التحقق إلا في ظل الحكم الراشد إذا ما توافرت إرادة سياسية و تشريعات ضامنة و مؤسسات و قضاء مستقل و مؤسسات فعالة في الدولة لحماية أفرادها و فتح لهم أفاق الحياة الكريمة في أوطانهم الأصلية[4].

ب- علاقة الهجرة غير الشرعية بوسائل الإعلام و الاتصال.

إن موضوع الهجرة غير الشرعية أصبح من المواضيع التي تحتل حيزا كبيرا من اهتمامات وسائل الإعلام و الاتصال الوطنية و الدولية ، فأصبحت وسائل الإعلام الحكومية تأثر في الرأي العام الوطني و الدولي فتقوم بالتطرق إلى الشباب المهاجر على أنهم من المجرمين و تقوم بتسليط العقوبات القاسية على هذه الفئات دون الإشارة و لو بجزء يسير إلى مسؤولية الحكومات في انتشار كل هذه الآفات و المآسي التي تعاني منها الإنسانية .

ج- علاقة الهجرة غير الشرعية بالأزمة المالية العالمية :

هناك ارتباط وثيق بين الهجرة غير الشرعية و الأزمات المالية الوطنية و العالمية لأن انفجار الأزمة المالية سوف تحتم على الأفراد و الجماعات التي أدت بهم عاصفة الأزمة المالية العالمية إلى البطالة اختيار آخر طريق و هو نهج الهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية للانتقال إلى بلد آخر للبحث عن فرص العمل بأي ثمن كان .

أما عن أسباب الأزمة المالية العالمية فقد اخترت أن أوثق هذه الأفكار بمواقف أهل الاختصاص بواسطة تقرير أعده: هيثم فارس- منشور على مواقع الانترنت-www.masrawy.com/news/économy/reuters/2008 حيث أكد أن "أسباب الأزمة المالية العالمية الراهنة تعود إلى عام 2006 ونشوب ما سمي ب"أزمة القروض العالية المخاطر" التي أدخلت القطاع المصرفي والبنكي الأمريكي في دوامة الخسائر والاضطرابات، و ذهب ضحيتها مئات الآلاف من المواطنين الأمريكيين.

وقد اندلعت أزمة القروض العالية المخاطر بسبب إقدام العديد من المصارف المختصة في قطاع العقار على منح قروض لمئات الآلاف من المواطنين ذوي الدخل المحدود، متجاهلة بذلك قاعدة الحذر وتقييم المخاطر.

واعتمدت البنوك والمصارف هذا النهج في ظرف اتسم بنمو غير مسبوق لقطاع العقار وانخفاض هام لنسب الفوائد المعمول بها، الأمر الذي أدى بأعداد كبيرة من الأمريكيين إلى حد القناعة أن الفرصة جد مواتية لشراء مسكن ومع الارتفاع المفاجئ لنسب الفوائد في الأسواق المصرفية الأمريكية، وجد عدد كبير من الأمريكيين أنفسهم عاجزين عن تسديد قروضهم، وازداد عددهم مع مرور الأشهر ليخلق جوا من الذعر والهلع في أسواق المال وفي أوساط المستثمرين في قطاع العقار.

وقد تضررت البنوك المختصة في القروض العالية المخاطر أكثر من غيرها من ارتفاع نسب الفوائد، وتأثيرها على أوضاع المقترضين ذوي الدخل المتواضع.

وبمجرد ظهور الاضطرابات الأولى، تسارعت البنوك إلى مصادرة سكنات العاجزين عن تسديد القروض وبيعها على خلفية أزمة مفاجئة وحادة لقطاع العقار نتيجة تراجع الأسعار بنسب كبيرة ولمواجهة تداعيات مسلسل الأزمة المالية منذ نشوب أزمة القروض العالية المخاطر، وجدت المصارف المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا نفسها مضطرة للتحرك، و لم يبق لها سوى الخيار بين تغيير نسب الفوائد أو ضخ أموال في البنوك المتضررة.

وقد عمد الاحتياطي الفدرالي الأمريكي على نهج الخيار الأول، حيث بادر في العديد من المرات على خفض النسبة التي تراجعت من 5.25 بالمائة في يونيو 2006 إلى 2 بالمائة أبريل 2008 و لم تكتف الحكومة الأمريكية بهذا الإجراء، بل اختارت الذهاب بعيدا في سعيها إلى تفادي تفشي الأزمة، حيث قررت تأميم ثلاثة بنوك كبيرة".

وفي الأخير بعدما انتهينا من تحليل المحور الأول المتعلق بدراسة المفاهيم العالمية المعاصرة و علاقتها بموضوع الهجرة غير الشرعية سوف ننتقل بالشرح و التحليل و النقد إلى المحور الموالي وهذا ما نتناوله فيما يلي :

المحور الثاني:

أسباب الهجرة غير الشرعية.

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة متعددة الجوانب و الخلفيات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الأمنية ، لذا تعدد الآراء و المواقف حول أسباب الهجرة غير الشرعية نظرا لتعدد الزوايا التي ينظر منها إلى هذه الظاهرة ، فعلماء القانون يركزون على حقوق الإنسان و علماء النفس يركزون على الحالة النفسية للمهاجرين و علماء الاجتماع يبنون رآهم على البعد الاجتماعي و الأخلاقي و علماء الاقتصاد يرون ذلك من الزاوية الاقتصادية و فرص العمل و البطالة والأزمات المالية .

ومن الأسباب الحقيقية للهجرة غير الشرعية[5] نذكر أهمها فيما يلي:

الأزمات المالية الوطنية و العالمية الاقتصادية التي تؤدي حتما إلى نزوح عدد كبير من الأفراد و الجماعات للانتقال من بلدانهم إلى بلدان أخرى تتيح لهم فرص العمل و الصحة و السكن و التعليم .

1. نشوب الحروب و الصراعات الأهلية و العنف يؤدي حتما إلى الهروب من ويلات التعذيب و التشريد و القتل إلى أماكن السلم والأمان .

2. الأزمات السياسية و الإيديولوجية للطبقات المختلفة في الدولة الواحدة مما يؤدي إلى تهميش طبقة على حساب طبقة أخرى سياسيا و اجتماعيا و اقتصاديا و دينيا.

3. الظروف وحالات الطوارئ والحصار الاقتصادي المفروض على الدولة.

4. الأمراض و الأوبئة و الفقر المدقع من الأسباب الرئيسية وراء الهجرة.

5. انتشار البطالة و تدني القدرة الشرائية للفرد التي تؤدي به إلى الهجرة لتحقيق المتطلبات الضرورية لحماية وحياة أسرته .

6. الحالة النفسية لبعض الشباب الطامحين إلى حب المعرفة و حب الإطلاع على الحضارات و الأمم المتمدنة مهما كانت الوسائل المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية .

7. الأسباب الجغرافية –الطبيعية- مثل الزلازل و البراكين و الفيضانات والجفاف و الكوارث الطبيعية تؤدي بتفاقم وتيرة الهجرة غير الشرعية .

8. ميل الأفراد والجماعات المستضعفة و المتخلفة اجتماعيا و اقتصاديا و ثقافيا و علميا إلى الإقتداء بالأمم المتحضرة في كل المجالات ، وهذا ما أكده العلامة ابن خلدون في كتابه " مقدمة ابن خلدون"[6] ، و هي مقدمة كتاب "العبر و ديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب و العجم و البربر و من عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر" في الفصل الثالث و العشرون تحت عنوان " في أن المغلوب مولع أبدا بالإقتداء بالغالب في شعاره و زيه و نحلته وسائر أحواله و عوائده .

و جاء في هذا الفصل ما يلي :

" ... و لذلك ترى المغلوب يتشبه أبدا بالغالب في ملبسه و مركبه و سلاحه في اتخاذها و أشكالها بل و في سائر أحواله و انظر ذلك في الأبناء مع آبائهم كيف تجدهم متشبهين بهم دائما و ما ذلك إلا لاعتقادهم الكمال فيهم ، و انظر إلى كل قطر من الأقطار كيف يغلب على أهله زي الحامية و جند السلطان في الأكثر ، لأنهم الغالبون لهم حتى أنه إذا كانت أمة تجاوز أخرى و لها الغلب عليها فيسري إليهم من هذا الشبه و الإقتداء حظ كبير" .

ومن خلال نظرة ابن خلدون للأفراد والجماعات المغلوب على أمرها بالإقتداء بكل ما هو لدى الغالب في شتى المجالات و كافة المستويات يمكننا أن نستنتج في اعتقادي أن انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة عند الشباب لم يكن للعمل أو التحضر في كل الأحوال و إنما يمكن أن يكون الشباب المغلوب على أمرهم أنهم يتشبهون بالغالب (أي الأمم المتمدنة) في الملبس و المركب و في كل نواحي الحياة اليومية مما يضطر الشباب المغلوب على أمره و المولع بالاقتياد بالغالب أن يهجر إليه و لو بالطرق السرية (الهجرة غير الشرعية).

خاتمة:

وبناء على كل ما سبق يمكننا أن نستنتج من خلال الدراسة و التحليل والمناقشة أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في دول كثيرة و لها ارتباط مباشر بمفاهيم عالمية عديدة و أبرزها مفهوم حقوق الإنسان و الأمن الإنساني ، لكن الهجرة إلى أوربا أصبحت إحدى القضايا الهامة التي تحظى باهتمام بالغ الأهمية في المنظومة الأوروبية ، و بالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى الانتشار الرهيب للهجرة غير الشرعية ، إلا أن الدوافع و الأسباب الاجتماعية و الأمنية و الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب و يتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين الشعوب التي تعاني من قلة فرص العمل و انخفاض الأجور وتدني القدرة الشرائية .

ولهذه الأسباب ، يجب على الحكومات و المجتمع الدولي تحمل المسؤولية الكاملة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية و حماية المهاجرين غير الشرعيين .

و في الأخير أود أن أختم هذا الموضوع بمقولتين شهيرتين:

" لو كنت مواطنا من دول الجنوب لغامرت أكثر من مرة حتى الوصول إلى أوربا" مقولة لرئيس وزراء إسبانيا الأسبق.

" إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر و إما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات ." مقولة العالم الديمغرافي الفرنسي ألفريد صوفي

المراجع :

[1]إبراهيم محمد عياش ، الحوار المتمدن – العدد 2382 –تاريخ 2008/08/23 ،المحور : الهجرة ، العنصرية ، حقوق اللاجئين و الجاليات المهاجرة www.addthis.com.

[2]د.نور الدين دخان ، الأمن الإنساني:دراسة في المفهوم ،مجلة دراسات إستراتيجية، مركز البصيرة للبحوث و الاستثمارات و الخدمات التعلمية ، العدد التاسع ديسمبر 2009 .

[3]الحكم الصالح (الراشد) و التنمية المستدامة ، مركز دمشق للدراسات النظرية و الحقوق المدنية 2007/01/24 .

[4]كريم حسن، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، السنة 27/العدد309/تاريخ نوفمبر2004 ص40،65 .

[5]كريم حسن، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، السنة 27/العدد309/تاريخ نوفمبر2004 ص40،65 .

[6]عبد الرحمن ابن خلدون ، مقدمة كتاب العبر و ديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب و العجم و البربر و من عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر .دار ابن الهيثم،القاهرة 2005 .